النشر الحكومي الإلكتروني
محكمة النقض المصرية نموذجا

اعداد
مروة احمد مصطفى عوض
مدير إدارة الكمبيوتر
محكمة القاهرة الجديدة - وزارة العدل
marwadly@gmail.com
marwa.newcairo.court@jp.gov.eg

مستخلص

تتناول الدراسة النشر الحكومي الإلكتروني من حيث مفهومه وأنواعه ووظائفه ونموذجا له يتضمن موقع محكمة النقض المصرية، حيث تتضمن الدراسة تعريف بموقع محكمة النقض المصرية (www.cc.gov.eg) وشرح لقواعد البيانات المتاحة من خلاله ومختلف استراتيجيات البحث المتوافرة بها، وذلك مع التركيز على تقييم قاعدة بيانات محكمة النقض المصرية المتاحة على شبكة الانترنت من خلال مجموعة من المواصفات المعيارية (مواصفات عامة – محتوى القاعدة –إمكانية البحث والاسترجاع – نتائج ومخرجات البحث – معدلات تحديث القاعدة – واجهات المستخدم –الخدمات المقدمة –ادخال البيانات). كما تحاول الدراسة الكشف عن نظام مُعرف السوابق القضائية الأوربي (ECLI) وواقع حركة النشر الإلكتروني الحكومي لأحكام المحاكم المصرية .

مقدمة:

أولا: النشر الحكومي: مفهومه وانواعه:

تعتبر المطبوعات الحكومية من أهم مصادر المعلومات التي لا غنى عنها في الدراسات التي تتعلق بالشؤون الخاصة بالهيئات الحكومية ويمكن اعتبارها من المجموعات النادرة التي يُستعان بها لدراسة تاريخ الحكومات.

وقد تم تعريف النشر الحكومي من خلال اتفاقية اليونيسكو المتعلقة بتبادل المنشورات الرسمية والوثائق الحكومية بين الدول، الصادرة في المؤتمر العاشر في باريس٣ ديسمبر ١٩٥٨ (لأغراض هذه الاتفاقية يعتبر الآتي منشورات رسمية ووثائق حكومية إذا وجدت بناء على أمر ونفقة أي سلطة حكومية وطنية :الوثائق البرلمانية ، التقارير والجرائد والأوراق القانونية الأخرى ، المنشورات الإدارية، التقارير الصادرة عن المؤسسات الحكومية المركزية أو الفيدرالية أو الإقليمية ، البيليوجرافيات القومية ، كتيبات الدولة ، نصوص القوانين ، أحكام المحاكم وأي منشورات أخرى يتفق عليها وفى كل الأحوال ستحدد الدول الموقعة المنشورات الرسمية والوثائق الحكومية التي ستشكل مادة للتبادل) (Johansson, 1982)

كما أن النشر الحكومي يمثل القسم الأكبر في صناعة النشر بل أنه في بعض الدول يكون الطابع الحكومي هو اكبر ناشر في الدولة بل وفى العالم مثل مكتب الطبع الحكومي بالولايات المتحدة الامريكية. والدول التي لا تخضع فيها مطبوعات الطابع الحكومي لقانون الإيداع لا تدخل عادةً داخل نطاق الببليوجرافيا القومية. (عبد الهادى، ٢٠١٠)

وتوضح بودي (Boyd, 1949) الأهمية البالغة للمطبوعات الحكومية وتأثيرها على الحضارات في قولها "تعد المطبوعات الحكومية من أقدم السجلات المكتوبة وهي أكثر السجلات المكتوبة أهمية إذا قيست بمدى تأثيرها على الحضارة "

تاريخ استلام البحث : ٨ مارس ٢٠١٨ ، تاريخ القبول : ٣ ابريل ٢٠١٨

وتفيد المطبوعات الحكومية في دراسة تطور وديناميكية الأجهزة الحكومية ذلك لأنها تعتبر بمثابة المرآة الصادقة التي تعكس لنا وظائف وخدمات وانشطة الدولة وخدماتها (Childs, 1973)

ثانيا: النشر الحكومي الإلكتروني مفهومه وانواعه ووظائفه.

الهدف لأي نظام معلوماتي هو استغلال المعلومات واستثمارها للرفع من مستويات التعليم وتشجيع المساهمة في اتخاذ القرار لتقدم البشرية. وتبث المعلومات المنتجة من خلال العديد من وسائط النشر المتاحة، وتتعاظم اهمية النشر الالكتروني كلما اتسعت شبكة الانترنت وتعد المعلومات الأداة الفكرية الأقوى لإحداث التغيير في الانسان والبيئة، لذا فإن الاستثمار في صناعة المعلومات بغرض انتاجها ومعالجتها وبثها هو الطاقة أو القوة الدافعة في عصر المعلومات. ونظرا لاتساع شبكة الانترنت فقد أصبح النشر الالكتروني حيويا وصار حجم المعلومات المتاحة الكترونيا مذهلا ويزداد عدد مستخدميها بالملايين.

ويعرف دكتور احمد بدر النشر الإلكتروني على انه الاختزان والتطويع والبث والتقديم الرقمي للمعلومات على أن يتم تنظيم المعلومات في شكل وثيقة ذات بناء معين (Structured document) ويمكن انتاجها كنسخة ورقية كذلك يمكن عرضها الكترونيا وأيضا يمكن ان تكون في شكل ورقى أو صور أو رسومات عن طريق الحاسب الألى. (بدر، ١٩٩٩)

وقد جاء فى (الدباس، ٢٠١٠) تعريف عبد الغفور القارئ للنشر الإلكتروني على انه نشر المعلومات التقليدية الورقية عبر تقنيات جديدة تستخدم الحاسبات وبرامج النشر الإلكتروني في طباعة المعلومات وتوزيعها ونشرها.

وقد أورد حسن أبو خضرة تعريفاً للنشر يأتي في أحد ثلاثة أشكال: -

١. استخدام الحاسب الآلي لتسهيل إنتاج المواد التقليدية.
٢. استخدام الحاسب الآلي ونظم الاتصالات لتوزيع المعلومات إلكترونياً عن بعد.
٣. استخدام وسائط تخزين إلكترونية.

ومعظم ما جاء في هذا التعريف يتفق مع الاتجاه العام لمفهوم النشر الإلكتروني ويزيد هذا التعريف بإدخاله استخدام الحاسب الآلي. (ابو خضرة، ١٩٨٨)

ولذلك فإن إصدار الدوريات والكتب وغيرها عبر شبكة الإنترنت أو على قرص مليزر (CD) وتوزيعها على المستفيدين يمثل شكلا من أشكال النشر الإلكتروني.

وهناك نماذج من المعلومات التي يقدمها مورد منتجات النشر الإلكتروني عبر الإنترنت ويمكن أن تتضمن ما يلى:

١. سجلات الفهارس الخاصة بمواد ضخمة من الكتب والمواد التقليدية.
٢. الأوعية المتاحة لدى الناشرين والموردين والمكتبات ودور الكتب.
٣. المستخلصات.
٤. النصوص الكاملة المتنوعة.

كما أُضيف إلى ذلك بعض الخدمات والأدوات مثل:

١. خدمات توصيل الوثائق لدعم المكتبات والشبكات وخدمات تجارية.
٢. خدمات الإدارية التعاونية.

٣. خدمات الإنترنت وأدوات البحث المتنوعة تمثلها الأدلة الموضوعية والفهارس وغيرها. (ابراهيم، ١٤٢١)

ومن هنا يمكن استخلاص تعريفا إجرائياً للنشر الحكومي الإلكتروني على النحو التالي:

النشر الحكومي الإلكتروني هو نشر الوثائق الحكومية سواء الصادرة عن مؤسسات الدولة أو بناء على أمرها ونفقتها في شكل أوعية رقمية ويمكن متابعتها عبر الشبكات والاقراص الضوئية وغيرها من الوسائط الإلكترونية.

ثالثا: محكمة النقض المصرية

مما لا شك فيه أن نشر التشريعات بأنواعها المختلفة - قوانين أو لوائح أو قرارات أو أحكام قضائية - وبما تتضمنه من معلومات قانونية له أهمية قصوى لما تمثله هذه التشريعات من منظومة سير العمل داخل الدولة والسبيل لحصول الأفراد على حقوقهم في ظل دولة القانون، ولعل السبيل المتعارف عليه في مختلف الدول لإتاحة التشريعات هو نشرها في الجريدة الرسمية للدولة. وعند تقسيم مصادر المعلومات القانونية وفقا لمصادرها يمكن تقسيمها على النحو التالي ،القوانين وهى بمعناها الضيق التشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية المختصة (البرلمان) ، والقرارات الإدارية وهى التشريعات الصادرة عن السلطة التنفيذية لتنفيذ القوانين، والأحكام ويقصد بها الأحكام القضائية الصادرة عن السلطة القضائية المختصة في الدولة. وتأتى المحكمة العليا على قمة السلطة القضائية في كل دولة من الدول وهي غالبا ما تختص بالفصل في مدى صحة تطبيق قضاة المحاكم الأدنى للقانون، وتعتبر أحكام المحاكم العليا في مختلف الدول بما تحويه من مبادئ قانونية وسوابق قضائية من أهم مصادر المعلومة القانونية لما تتضمنه من تطبيق عملي للنصوص القانونية المختلفة.

ويرجع إنشاء محكمة عليا أو محكمة نقض للفصل في مدى صحة تطبيق القانون في أحكام المحاكم على مختلف درجاتها بالشكل المتعارف عليه إلى عهد الثورة الفرنسية حيث أنشئت محكمة النقض الفرنسية سنة ١٧٩٠م لتختص بالفصل في إلغاء كافة الإجراءات التي وقع فيها خرق للشكل وكافة الاحكام التي تنطوي على مخالفة صريحة للقانون. ولم تمض سنوات قليلة على إنشاء محكمة النقض الفرنسية حتى صدر قرار بإصدار مجموعة احكام محكمة النقض الفرنسية وذلك لضمان تحقيق النشر الدوري لأحكام المحكمة وحتى تتوافر الدراية بها لجميع المهتمين بالحقل القانوني (نجيب، ١٩٨٤).

أنشئت محكمة النقض المصرية بموجب المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ لتكون الجهة القضائية القائمة على توحيد فهم وتطبيق نصوص القانون ومن ثم تعتبر المبادئ قانونية التي تصدرها محكمة النقض في أحكامها ذات أهمية خاصة للمشتغلين بالحقل القانوني، وهو ما يظهر معه ضرورة نشر أحكام محكمة النقض وتيسير إتاحة ما بها من مبادئ قانونية . لذلك أنشئ المكتب الفني للمبادئ القانونية بالمحكمة لتولى مهمة استخلاص المبادئ القانونية ونشر أحكام محكمة النقض، فقد نص قانون السلطة القضائية على أن يكون بمحكمة النقض مكتب فنى يكون مسؤولاً عن استخلاص المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة فيما تصدره من الأحكام وتبويبها ومراقبة نشرها بعد عرضها على رئيس الدائرة التي أصدرتها، وإصدار مجموعات الأحكام والنشرة التشريعية وإعداد البحوث الفنية والاشراف على أعمال المكتبة وذلك بالإضافة الى إعداد ما يكلفه رئيس المحكمة بإجرائه من بحوث فنية (الجارحى، ٢٠٠٠)

ويتضح مما سبق أهمية نشر مجموعات أحكام محكمة النقض المصرية لما لها من أهمية بالغة لدى جميع العاملين في الحقل القانوني.

ونظرا لأهمية المعلومات القانونية التي تتيحها محكمة النقض المصرية تم إنشاء مركز معلومات محكمة النقض في نوفمبر عام ٢٠١٢ م ؛ ليكون حجر زاوية التطوير في محكمة النقض وقاعدة لعدة

أعمدة تم بناؤها تباعا لتوفير دعم بنية تحتية حديثة، وتحديث آليات العمل في ضوء الواقع العملي، ودعم وتطوير المكتب الفني ونيابة النقض والإدارات المختلفة الكترونياً، والتواصل مع مراكز المعلومات المختلفة بالجهات الحكومية المعنية لدعم تبادل المعلومات واعداد وإدارة وتحديث موقعين الكترونين لمحكمة النقض. على أن يتم كل ذلك في منظومة واحدة تعمل على تنسيق العمل وتطوير واختصار الدورة المستندية وتوحيد آليات التحديث، حتى لا يكون لكل إدارة لغتها في التطوير. (الزهيرى، ٢٠١٧)

ومن أبرز ما قام به مركز معلومات محكمة النقض المصرية في هذا المجال المساهمة في نشر المبادئ الجديدة، وإعداد الإحصاءات الإلكترونية التي ساهمت بشكل كبير في انجاز الطعون لاسيما الطعون الشكلية.

كذلك شارك مركز معلومات محكمة النقض المصرية في إعداد متن وفهرس سنوات المكتب الفني الجنائي عن السنوات ٦٠-٦١ مكتب فني.[١]

كما شارك المركز في إعداد متن وفهرس سنوات المكتب الفني المدني عن السنوات ٦٠-٦٣ مكتب فني وكذلك مصنف الربع سنوي كاملا والنصف سنوي.

وفيما يلي الاحصائيات التي قام بها مركز المعلومات بهدف سرعة انجاز الطعون المتماثلة:[٢]

١. تم إحصاء طعون الهيئة الاستئنافية المدنية لسنوات ٨٠ إلى ٨٥ قضائية.
٢. وأمكن استخراج طعون الهيئة الاستئنافية لسنة ٨٣ قضائية بعدد ٢٨٦ طعنا.
٣. واستخراج طعون الهيئة الاستئنافية لسنة ٨٤ قضائية بعدد ٥٩٩ طعنا.
٤. واستخراج طعون هيئة استئنافية لسنة ٨٥ قضائية بعدد ٢٤٥ طعن.
٥. وإحصاء واستخراج ٢٩٠٠ طعن دعاوى ضريبة المبيعات وتسليمها للمجموعة التجارية.
٦. تم عمل تصميم الموقع الخارجي لمحكمة النقض ويتضمن:
٧. الكتب والمستحدثات الصادرة عن محكمة النقض.
٨. التعاون الدولي وبها اتفاقيات التوأمة مع المحاكم الأخرى.
٩. رؤساء المحكمة السابقين.
١٠. التشريعات الصادرة اليومية سواء كانت واردة في الوقائع المصرية أو الجريدة الرسمية.
١١. الأحكام الصادرة عن محكمة النقض في مختلف الدوائر. (مركز معلومات محكمة النقض المصرية، ٢٠١٥)

رابعا: النشر الإلكتروني الحكومي لأحكام المحاكم الاوربية (Opijnen, Peruginelli, Kefali, & Palmirani, 2017):

أصبح نشر أحكام وقرارات المحاكم على شبكة الانترنت أمر معتاد بين كافة المحاكم إلا أن الإطار القانوني لنشر السوابق القضائية وكذلك مسألة حماية البيانات وسياسة المصادر المفتوحة ونظام معرف السوابق القضائية كلها أمور محل اهتمام أخصائي المكتبات.

ونظرا لعدم وجود نظام تعريف موحد بين الدول أعضاء الاتحاد الأوربي؛ عادة يستخدم رقم الدعوى أو المعرف الخاص ببعض الجهات للوصول للحكم إلا أنه لدى استخدام رقم الدعوى قد يحدث لبسا لاسيما إذا صدر أكثر من حكم في الدعوى ذاتها ففي هذه الحالة لن يكون رقم الدعوى مجديا في التعرف على

١-٢ تتبع محكمة النقض نظام ترقيم للسنوات خاص بها بمقتضاه تم اعتبار سنة انشاء المحكمة ١٩٣١ م هي السنة الاولى قضائية ويتم تميز ارقامها بحرف ق او لفظ قضائية بينما ترقم سنوات المكتب الفني ابتداء من السنة الأولى مكتب فني الموافقة ١٩٤٩ سنة انشاء المكتب الفني

الحكم المراد، كما أن نظم التعريف الخاصة ببعض الجهات ليست مقبولة لدى كافة النظم الالكترونية لاختلاف الهيئة والهجاء.

وقد قام مجلس الاتحاد الأوربي في ٢٠١٠ بإنشاء كود تعريف السوابق القضائية الأوربي (ECLI) وهو يتكون من خمسة عناصر هي (Europen Union, 2011)

١- لفظ 'ECLI' لبيان أن المُعرف المستخدم هو مُعرف السوابق القضائية الأوربي.
٢- كود الدولة.
٣- كود المحكمة مصدرة الحكم.
٤- سنة صدور الحكم.
٥- رقم تميزي يتكون من ٢٥ حرف بحد أقصى.

ويتيح معرف السوابق القضائية الأوربي التعرف على كافة الأحكام الصادرة في الاتحاد الأوربي والدول أعضائه، كما يوفر مجموعة من المميزات البيلوجرافية عبر الحدود، وقد اعتمدت ١٥ دولة من الدول أعضاء الاتحاد الأوربي نظام (ECLI) للنشر الإلكتروني لأحكامها بالإضافة لثلاثة محاكم أوربية منها محكمة العدل الأوربية والمحكمة الأوربية لحقوق الأنسان وهناك ست دول بصدد اعتماد (ECLI). كما اعتمدت المحكمة الإدارية الألمانية نظام (ECLI) كنظام للاقتباس داخل أحكامها.

مشكلة الدراسة واهميتها:

يكمن دور محكمة النقض في توحيد فهم وتطبيق القانون، ونظراً لتعدد دوائر المحكمة فقد اتجهت نحو نشر أحكامها لتتاح الأحكام وما تحويه من مبادئ قانونية لكافة المشتغلين بالحقل القانوني من قضاة ومحامين ومتقاضين وأساتذة جامعيين وباحثين، وقد قام مركز معلومات محكمة النقض سنة ٢٠١٢ بنشر المبادئ الجديدة لدى المحكمة الكترونيا واعداد الاحصائيات الإلكترونية التي ساهمت بشكل كبير في انجاز الطعون لاسيما الطعون الشكلية وذلك على موقع محكمة النقض المصرية الرسمي[1]. ومن ثم شارك مركز المعلومات في نشر متن وفهرس سنوات المكتب الفني الجنائي عن السنوات ٦٠، ٦١. ٦٢، ٦٣ وكذلك مصنف الربع سنوي كاملا والنصف سنوي (الزهيرى، ٢٠١٧). ولقد لاحظت الباحثة من خلال عملها بوزارة العدل حرص القضاة والمشتغلين بالحقل القانوني على متابعة أحدث ما يقوم بنشره مركز معلومات محكمة النقض من احكام محكمة النقض مما دفع الباحثة نحو التعرف على إجراءات النشر الإلكتروني للأحكام وكذلك تقييم موقع محكمة النقض على الانترنت للوقوف على أهم نقاط القوة والضعف حيث يمكن تقديم تصور مقترح لدعم الخدمات التي تتاح من خلال ذلك الموقع.

أهمية الدراسة:

تُعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تهتم بدراسة النشر الإلكتروني الحكومي والدراسة الأولى التي تدرس نشر احكام محكمة النقض المصرية إلكترونيا كنموذج للنشر الحكومي الإلكتروني. وذلك من خلال دراسة كافة الجوانب التي تتعلق بعملية النشر الإلكتروني بالمحكمة، وما يقدمه مركز معلومات محكمة النقض المصرية من اجل سهولة وسرعة الوصول للأحكام. كما جاءت أهمية الدراسة في الوقوف على أهمية ومرجعية المبادئ القانونية التي تصدرها محكمة النقض وضرورة إحاطة رجال القضاء والمشتغلين بالحقل القانوني بها. ويمكن للدراسة أن تكون محل إفادة للعاملين بالنشر الإلكتروني الحكومي والمكتبات القانونية بالمحاكم وكافة الجهات القضائية.

url:http://www.cc.gov.eg/Courts/Cassation_Court/All/Cassation_Court_All_Cases. aspx: http://www.cc.gov.eg. –Date Access:2/4/2018

اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى ما يلي:
١. دراسة حركة نشر أحكام محكمة النقض إلكترونيا على الموقع الرسمي للمحكمة.
٢. تقيم الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية على الانترنت.

تتناول الدراسة مراحل نشر احكام محكمة النقض المصرية وشروط النشر الإلكتروني. ودراسة وتقيم موقع محكمة النقض المصرية وذلك في الفترة من سبتمبر ٢٠١٧ حتى مارس ٢٠١٨

مصطلحات الدراسة:

محكمة النقض المصرية: هي المحكمة المختصة بنظر الطعون على احكام محاكم الاستئناف بغية الوقوف على مدى صحة تطبيق الحكم للقانون. (الجارحى، ٢٠٠٠)

١. **المكتب الفني للمبادئ القانونية بالمحكمة**: مكتب ملحق بمحكمة النقض يضطلع بمهمة استخلاص المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة داخل أحكامها ثم نشرها وتيسير اطلاع المشتغلين بالقانون عليها. (الجارحى، ٢٠٠٠)
٢. **القانوني/** رجل القانون **:** هو كل من حصل على ليسانس الحقوق أو الشريعة والقانون ويعمل في مجال القانون. (مرداش، ٢٠١٤)
٣. **مجموعات احكام محكمة النقض المصرية:** احدى اصدارات المكتب الفني للمحكمة وتتضمن اهم الاحكام التي تحتوي على مبادئ قانونية مرتبة بتاريخ صدورها وملحق بها فهرس موضوعي للأحكام. (الجارحى، ٢٠٠٠)
٤. **الموجزات:** هي ملخص للمبادئ القانونية التي تحويها الاحكام. (درويش، ٢٠١٧)
٥. **المبادئ القانونية لمحكمة النقض:** هي جزء من حكم محكمة النقض تتضمن قاعدة أو فكرة قانونية قائمة بذاتها. (درويش، ٢٠١٧)

منهج الدراسة وادواتها:

نظرا لأن الدراسة تتناول نشر أحكام محكمة النقض فقط فإنها سوف تعتمد على منهج دراسة الحالة وهو المنهج المعنى بدراسة حالة واحدة بعينها بقصد دعم العوامل الإيجابية إن كانت الحالة تسير سيرا صحيحا أو تعديل مسارها إن كانت الحالة تسير في اتجاه خاطئ وسوف يتم استخدامه بهدف دعم عملية نشر المجموعات للوقوف على إيجابيات هذا النشر ونقاط الضعف به.

الدراسات السابقة:

لا توجد دراسات اكاديمية على مستوى الماجستير أو الدكتورة تناولت النشر الإلكتروني الحكومي لأحكام المحاكم المصرية أما بالنسبة للدراسات السابقة التي تناولت حركة النشر فيمكن استعراضها وفقاً للمحاور التالية:

المحور الأول: حركة النشر في مصر والعالم العربي:

تناولت دراسة (خليفة، ١٩٧٢) حركة نشر الكتب في مصر في الفترة من (١٩٥٠-١٩٦٩) في حلقاتها الثلاثة التأليف، التصنيع، التوزيع ومعوقات الكتاب المصري في الداخل والخارج ومعالجة الناشرين نوعيا وتاريخيا وجغرافيا.

تناولت دراسة (Sued, 1985) بداية الطباعة والنشر في العالم العربي بصفه عامة وفى المملكة العربية السعودية بصفه خاصة كما تناولت العقود والاتفاقيات التي عقدها الناشرون مع المؤلفين وكذلك

تناولت الدراسة صناعة النشر وإنتاج وتوزيع الكتب في المملكة العربية السعودية وقد تناولت الدراسة دور الحكومة السعودية باعتبارها ناشراً حيث لوحظ ان المؤسسات والدوائر الحكومية وشبه الحكومية والمنظمات السعودية قد ساهمت بشكل واسع في نشر الكتب.

وكذا قامت دراسة. (نصير، ١٩٨٧) حصر الكتاب المصري في القرن التاسع عشر وتسجيله ورصده ثم تحليل الاتجاهات العددية والنوعية للكتاب المصري وللمترجمات في مصر، وكذلك دراسة الملامح المادية للكتاب المصري المطبوع في القرن التاسع عشر ورصده وتحليل منافذ توزيع الكتاب المصري في تلك الفترة وسياسة التعبير ومدى استهلاك الكتاب داخليا وخارجيا.

واما دراسة (محجوب، ١٩٩٢)النشر الأكاديمي في الجامعات المصرية مع التركيز على جامعة القاهرة وعين شمس والازهر وحلوان. تهدف الدراسة الى رصد معوقات النشر في الجامعات المصرية من حيث أعضاء هيئة التدريس والمطابع بالجامعة وإمكاناتها التكنولوجيا بالإضافة الى حصر الإنتاج الفكري الذي تم نشره في الجامعات محل الدراسة وخصائص هذا الإنتاج ومنافذ توزيعه وتداوله.

وهدفت دراسة (خليل، ١٩٩٣) الى ضبط الإنتاج الفكري المصري في الكتب العربية الصادرة خلال النصف الأول من القرن العشرين وتحديد سمات الإنتاج الفكري المصري من الكتب في الخمسين عاما بدءً من عام ١٩٠٠ م وحتى عام ١٩٤٩ م وهي السمات العددية والنوعية والتطور الزمنى لها خلال هذه الفترة بالإضافة الى تحديد المسؤولين عن الإنتاج الفكري وسماتهم سواء من الناحية الفكرية أو المادية.

كذلك تناولت الباحثة (امام، ١٩٩٩) خلالها وظائف المكتبات الوطنية كما أجرت دراسة عددية ونوعية مفصلة للمطبوعات الصادرة عن دار الكتب المصرية منذ إنشائها عام ١٨٧٠ ميلادي وحتى عام ١٩٩٥ ميلادي.

اما دراسة (سمير، ٢٠١٥)سعت هذه الدراسة إلى دراسة التأثير التبادلي بين مهنة النشر ومهنة المكتبات والوصول إلى صيغة توافقية لصالح طرفي المُعادلة. ، و تبادل الاستشهاد المرجعي .وتتناول الدراسة التأثير التبادلي بين مهنتي النشر و المكتبات حيث أن النشر يؤثر تأثير كلى على المكتبات لأنه يتحكم فيما تجده المكتبات منشوراً.

المحور الثاني دراسات تناولت النشر الحكومي:

وقد أجازت جامعة كولمبيا دراسة (macdonald, 1984) التي تناولت نشأة وتطور السياسات والممارسات والإجراءات المتبعة من أجل توزيع النسخ المجانية من المطبوعات الحكومية على مكتبات الإيداع في كندا وذلك منذ عام ١٨٤١ وحتى الثمانينات وكيف تأثرت هذه السياسات بالتغيرات التي طرأت على الجهاز الحكومي في كندا وكذا أنواع المطبوعات الحكومية التي تخضع للتوزيع المجاني، كما ألقت هذه الدراسة الضوء على جمعية المكتبات الكندية في إثراء الاتاحة العامة للمعلومات الحكومية ومعايير الأداء التي حددتها من أجل توفير هذه الإتاحة .

وكان الغرض من دراسة (فاروق، ٢٠٠٢) التعرف على نشأة وتطور المطبعة الأميرية والنشأة التاريخية لمطبعة بولاق ومدى تأثرها بالمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتحول المطبعة إلى هيئة عامة للمطابع الأميرية وكذا وظائف مطبعة الدولة مع التطبيق على الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ونماذج لهذه المطبعة في بعض الدول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا واتجاهات المطبوعات الصادرة عن الهيئة كذا مقومات انتاج المطبوعات وحلقات النشر الثلاثة وكذا دراسة عددية ونوعية لمطبوعات الهيئة وأوصت الباحثة باستغلال مكتبة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية كنواة لمكتبة إيداع للمطبوعات الحكومية المصرية

وهدفت دراسة (شعلان، ٢٠٠٩)إلى رصد حركة النشر وصناعة الكتاب في مصر والمشكلات التي تواجهها كما سلطت الضوء على مؤسسات النشر وخاصة المجلس الأعلى للثقافة الذي يعتبر احدى المؤسسات الثقافية الهامة لما له من دور محوري وأساسي في نشر الثقافة والمعرفة في مصر.

المحور الثالث دراسات تناولت المكتبات وقواعد البيانات الحكومية ومدى الافادة منها:

استعرضت دراسة (فرحات، ١٩٨٩) واقع أجهزة معلومات مجلسي الشعب والشورى وتهدف الدراسة الى تحليل الواقع الفعلي بهدف انشاء مركز معلومات برلماني يقدم خدماته للمجلسين وذلك لتقديم خدمت معلومات جيده وسريعة واعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة لتقديم صورة كاملة عن الحالة لتحديد الصعوبات التي تواجهها والتخطيط لإنشاء مركز معلومات.

كما هدفت دراسة (حافظ، ١٩٨٩) إلى رصد الاتجاهات العديدة والنوعية للإنتاج الفكري الصادر في مصر في مجال القانون ودراسة أدوات الضبط الببليوجرافية المتوفرة في هذا المجال وذلك لضبط الإنتاج الفكري وتيسير الوصول إليه واستخدامه. واعتمدت الدراسة على المنهج الببلومترى وتوصلت الدراسة إلى أن أدوات ضبط الاطروحات المصرية فى مجال القانون لا تغطى سوى ٥٨,٦% من إجمالي الاطروحات المجازة في مصر في مجال القانون وأن المقالات القانونية هي أكثر أشكال مصادر المعلومات التي حظيت باهتمام الباحثين القانونيين والمؤلفين.

وقد تناولت دراسة (Felsky, 1993)أسباب استخدام الباحثين الأمريكيين لقواعد البيانات القانونية الكندية المتاحة من خلال شبكة المعلومات القانونية الكندية وقد افترض الباحث أن أقبال الباحثين القانونين في الولايات المتحدة الامريكية على قواعد البيانات الكندية يعود إلى حجم التجارة والمعاملات المالية بين الدولتين وتناولت الدراسة بالشرح والتقييم اثنين من قواعد البيانات القانونية الكندية لبيان مدى الإفادة منهما.

اما دراسة (عبد الحفيظ، ١٩٩٨) فقد تناولت الدراسة الجوانب المتعلقة بالمكتبات القانونية من بناء وتنمية المجموعات والتنظيم الفني لمصادر المعلومات القانونية ودراسة المستفيدين من المكتبات القانونية والتنظيم الإداري للعاملين بالمكتبات القانونية وخدمات المعلومات التي تقدمها تلك المكتبات. وهدفت الدراسة إلى كشف وتحليل جميع المؤثرات الداخلية والخارجية على المكتبات ومراكز المعلومات القانونية وذلك لتقويم مظاهر ضعفها وتنمية أوجه قوتها، كما تطرقت إلى دراسة ثلاث بنوك معلومات قانونية وهي:

١. القاعدة القومية للتشريعات المصرية
٢. مركز المعلومات القضائية
٣. بنك المعلومات القانونية والقضائية للنشرتى

واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي بحصر مؤسسات المعلومات القانونية لتحديد المؤسسات ذات الصلة بموضوع البحث، ثم اختيار عددا منها بطريقة عمدية لتمثيل جميع فئات هذه المؤسسات ثم اخضع الباحث هذه الفئات لدراسة وصفية تحليلية بوصف وتحليل كل عامل من العوامل المؤثرة فيها مستخدما أسلوب المقارنة بهدف تحديد المعوقات التي تواجهها وصولا لوضع الحلول والمقترحات.

وتناولت دراسة (blume, 1999) مدى تأثر نظم المعلومات القانونية الالكترونية على أحكام المحاكم الدنماركية والقرارات الإدارية الوطنية بمقارنة بمصادر المطبوعات وتأثير تلك المصادر على المجتمع القانوني بشكل عام ومدى تأثيرها في سلوك البحث عن المعلومات لدى الباحثين القانونين، كما تبين الدراسة مدى الإفادة من تلك المصادر.

وهدفت دراسة (Newman, 1999) التعرف على إشكاليات نشر المعلومات القانونية على مواقع شبكة الانترنت وما هي المواصفات المعيارية المطلوب توافرها في تلك النظم من محتوى دقة المعلومات وتحديد مسئولية تصميم وإدارة الموقع وعدم تكرار البيانات وما هي متطلبات الحد الأدنى من أمكانيات البحث والاسترجاع المطلوب توافرها في النظم، إضافة إلى ذلك قامت الباحثة بعرض عدد من نظم المعلومات القانونية على شبكة الانترنت عرضا وصفيا .

كما هدفت دراسة (خلاف، ٢٠٠٠) التعرف على الخصائص العددية والموضوعية والزمنية واللغوية لأطروحات الدكتوراه المصرية في مجال القانون والتعرف على أدوات الضبط الببليوجرافى لأطروحات القانون في مصر ومعوقات نشر الأطروحات القانونية في مصر وانماط الإفادة من تلك الاطروحات بالنسبة للأفراد والمؤسسات واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج القياسات الوراقية وللتعرف على مدى الإفادة من الاطروحات في مجال القانون اعتمدت الباحثة على أداة لجمع البيانات وهى الاستبانة وأسلوب الاستشهادات المرجعية وتوصلت الدراسة الى ان ٤٩,١% من إجمالي اطروحات القانون المصرية لم ينشر وان الاطروحات تمثل نسبة ٦,٤% من أجمالي مصادر المعلومات المستشهد بها في الإنتاج الفكري المصري في مجال القانون .

وأوضحت دراسة (Roznovschi , 2000)عدم وجود معايير عالمية متفق عليها لتقييم قواعد البيانات القانونية المتاحة على شبكة الانترنت وإنما هناك بعض المحاولات الفردية. وفى هذا الإطار قامت الباحثة بوضع مجموعة من المواصفات المعيارية للحكم على مدى دقة وكفاءة قاعدة البيانات القانونية ومنها (مدى موثوقية الناشر ، حداثة البيانات ، أمكانية البحث والاسترجاع المتاحة مصدر البيانات ، اللغة حدود ومدى التغطية لقاعدة البيانات)

وقد انقسمت دراسة (Altshuler , 2001)الى قسمين تناولت الباحثة في القسم الأول من الدراسة خمسة نظم قانونية مجانية متاحة على شبكة الانترنت لتكون بدائل لقاعدة بيانات " ويست لوز " وقاعدة بيانات " ليكسيس نيكسيس" لارتفاع تكلفة الاشتراك بهما وهذه النظم هي (Loislaw – National Law Library – The Law ,net -Quicklaw America – Versus Law) اما القسم الثاني من الدراسة فقد تناول خمسة من معايير الحكم على مدى كفاءة قاعدة البيانات القانونية وهى (المحتوى – الموثوقية – تكلفة الاشتراك – بوضوح المعلومات)

وهدفت دراسة (Harouna, 2001)الى التعرف على سلوك القانونيين في البحث عن المعلومات والاحتياجات في المكتبات القانونية بمدينة لاجوس بنيجيريا كما اهتمت الدراسة بمعرفة المعوقات التي تواجه المكتبات القانونية في الحصول على المعلومات القانونية المطبوعة والالكترونية كما اهتمت بتوضيح أهمية المعلومات بالنسبة للقانونيين بمختلف دراجاتهم من (محامون وقضاة). وقداعتمدت الدراسة على الاستبيان والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات .

كما سعت دراسة (مصطفى، ٢٠٠٣)نحو التعرف على المضابط البرلمانية كشكل من اشكال اوعية المعلومات القانونية وانواعها واشكالها وطرق ضبطها وتاريخها إضافة الى عرض النظام الالى لمضابط مجلسي الشعب والشورى المصري.

وتناولت دراسة (حسن، ٢٠٠٨) حصر ودراسة المكتبات ومراكز المعلومات القانونية بمحافظة الإسكندرية ومعرفة الوضع الراهن، وذلك للتعرف على الخدمات التي تقدمها والتخطيط للمستقبل مع بيان مدى استفادة افادة الباحثين القانونين منها.

كما تناولت دراسة (محمود، ٢٠٠٧) المشاكل التي تواجه القانونيين للحصول على المعلومات نتيجة للكم الهائل للتشريعات والقوانين التي تعدل بصفة مستمرة إضافة إلى وجود كم هائل من الأحكام القضائية

التـي تصـدرها المحـاكم المصـرية بـدرجاتها المختلفـة ، كمـا تناولـت الدراسـة دوافـع اسـتخدام القـانونيين للمعلومات وأنواع المعلومات التي يحتاجها القانونيون وطبيعتها وأشكال مصـادر المعلومـات التـي لا يفضـل القانونيون الاعتماد عليها وسبل حصولهم على المعلومات ومعوقات حصولهم عليها والعوامل التي تؤثر في إفادتهم منها ، وقد ركزت الدراسة على ثلاث فئات من المجتمع القانوني وهى : أعضاء هيئة التدريس ومعـاونوهم فـي كليـات الحقـوق جمهوريـة مصـر العربيـة ، أعضـاء السـلك القضـائي ومعـاونوهم بالهيئـات القضـائية ، المحـامون بتخصصـاتهم المختلفـة. وقـد اسـتخدمت الدراسـة المنـهج الوصـفي التحليلـي والمنـهج الميداني لجمع البيانات عن طريق الاستبانة والمقابلات الشخصية والملاحظة المباشرة ودراسة الإنتاج الفكري المنشور في موضوع الرسالة.

وهدفت دراسة (Pike, 2008)إلى تقييم مصادر المعلومات القانونية المجانية المتاحة على شبكة الانترنت في الولايات المتحدة الامريكية وخاصة في أثنين من قواعد البيانات الخاصة بالتشريعات القانونية وأحكام المحاكم بالولايات المتحدة الأمريكية، كما تناولت الدراسة بيان مدى الإفادة منها داخل الولايات المتحدة الامريكية وخارجها ومدى تغطيتها لمصادر المعلومات القانونية وبيان مواطن القوى والضعف في كل منها.

وتناولت دراسة (مرداش، ٢٠١٤) تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المجال القانوني ونشأة قواعد البيانات القانونية وأنواعها وتطور صناعتها وأهميتها والتقييم الشامل لها.

<u>المحور الرابع دراسات تناولت النشر في المحاكم أو أي هيئة قضائية مثل:</u>

وتهدف دراسة (Haincworth, 1992) الى دراسة سلوك القضاة في البحث عن المعلومات وتناولت الدراسـة المشـاكل التـي يواجههـا القضـاة فـي الحصـول علـى المعلومـات التـي يريـدونها وأنـواع مصـادر المعلومات التي يحتاجون اليها ودوافع استخدامهم لمصادر المعلومات ومعوقات حصولهم على المعلومات وانماط افادتهم من مصـادر المعلومـات واستخدمت الدراسـة الاستبيان والمقابلـة الشخصـية وكـأدوات لجمـع البيانات من مجتمع الدراسة وتوصلت الدراسة الى ان السمات الشخصية للقضاة لها دور كبير في أنماط افادتهم من المعلومات وان القضاة يفضلون الحصول على المعلومات في الشكل المطبوع اكثر من الشكل الإلكتروني .

كما هدفت دراسة (Borasky, 1997)إلى التعرف على الأدلة القانونية المتاحة على شبكة الانترنت فـي أشـكالها المختلفـة واعتمـدت الدراسـة علـى تحليـل ثلاثـة أدلـة متاحـة علـى شـبكة الانترنـت وبيـان مـدى استخدامهما من قبل الباحثين القانونيين وتقييم كل دليل منها لمعرفة جوانب القوة والضعف في كل واحد منها مقارنة بالأدلة المطبوعة التي استخدمت لسنوات عديدة في المكتبات القانونية.

أمـا دراسـة (Otike, 2000) فقد تناولـت مـدى حاجـة المحـامين للمعلومـات فـي كينيـا وسـلوكهم نحـو المعلومـات القانونيـة والعوامـل المؤثرة بهـا والمعوقـات التـي تواجههـا. واعتمـدت الدراسـة علـى الاسـتبيان كأداة لجمع البيانات واوصت الدراسة بإنشاء شبكات معلومات قانونية في كينيا وذلك لتيسير سبل الإفادة من المعلومات القانونية الالكترونية.

وتهـدف دراسـة (نجـم، ٢٠٠٥) إلـى معرفـة الوضـع الـراهن لمكتبـة مجلـس الدولـة كنمـوذج للمكتبـات المتخصصة في مصر وذلك لوضع أسس لتطويرها.

وتناولـت دراسـة (Bluh, 2006)موضـوع الوصـول الحـر لمصـادر المعلومـات القانونيـة علـى شـبكة الانترنت والمستودعات الرقمية على شبكة الانترنت وسلوك الباحثين القانونين تجاه تلك الأدوات في مجال البحث القانوني الأكاديمي.

كما تناولت دراسة (Fong, 2006) شبكة المعلومات القانونية الأسترالية ومحرك البحث جوجل ودور هذه الأدوات في عمليات البحث القانوني على شبكة الانترنت وسلوك الباحثين القانونيين نحو الموقعين مع تحليل الاحتياجات المعلوماتية للباحثين القانونيين في استراليا وهل الموقعان كافيان للبحث القانوني أم هناك مواقع أخرى جديرة بالاهتمام للبحث القانوني سواء للأكاديميين أو للمهنيين.

وناقشت أطروحة دكتورة (العطافي، ٢٠٠٦) المحاكم الاهلية فى الفترة من ١٨٨٠ م الى ١٩٢٢م وانواع المكاتبات الادارية المستخدمة في تلك الفترة، واجزائها الداخلية، وتنحصر موضوعات الوثائق الادارية فى تعيينات الهيئة القضائية، وتعيينات الموظفين، الميزانية والحسابات الخاصة بالمحاكم وملفات خاصه بالمحاكم الجزئية (انشائها، التعيين بها)، وتقارير عن الحالة القضائية في تلك الفترة، واختلاسات وقامت الدراسة ايضا على السجلات القضائية للمحاكم الاهلية واسلوب التدوين بها وعلامات الصحة المستخدمة.

وهدفت دراسة (عبدالعال، ٢٠٠٨) إلى حصر ودراسة مكتبات المحاكم الموجودة في مصر لمعرفة الوضع الراهن والخدمات التي لا تقدمها ومحاولة لتطويرها ومعرفة مدى الإفادة منها.

كما هدفت دراسة (Tsepo, 2007) إلى التعرف على الاحتياجات التدريبية لطلاب كلية حقوق بجامعة أونيسا بجنوب افريقيا لاستخدام مصادر المعلومات القانونية الالكترونية والمكتبات الرقمية المتاحة على شبكة الانترنت وذلك من خلال استخدام المنهج المسحي واستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات وذلك لتحليل احتياجاتهم التدريبية وتصميم برنامج يحقق أهدافهم في البحث القانوني

وتعد دراسة (Opijnen، Peruginelli، Kefali، و Palmirani، ٢٠١٧) دراسة شاملة عن نشر قرارات المحاكم في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. مع التركيز على الأطر القانونية والسياسية التي تحكم نشر السوابق القضائية والممارسات الفعلية ومسائل حماية البيانات وسياسات البيانات المفتوحة فضلا عن حالة تطبيق معرف السوابق القضائية الاوربى.

وترى الباحثة أن ما ستضيفه الدراسة الحالية إلى الدراسات السابقة هو الكشف عن واقع حركة النشر الإلكتروني الحكومي لأحكام المحاكم المصرية وتقيم لموقع محكمة النقض المصرية باعتباره الموقع الرسمي للمحكمة.

<u>الملامح العامة لموقع محكمة النقض المصرية (مركز معلومات محكمة النقض، ٢٠١٢)</u>

أنشئ موقع محكمة النقض المصرية على شبكة الانترنت في عام ٢٠١٢

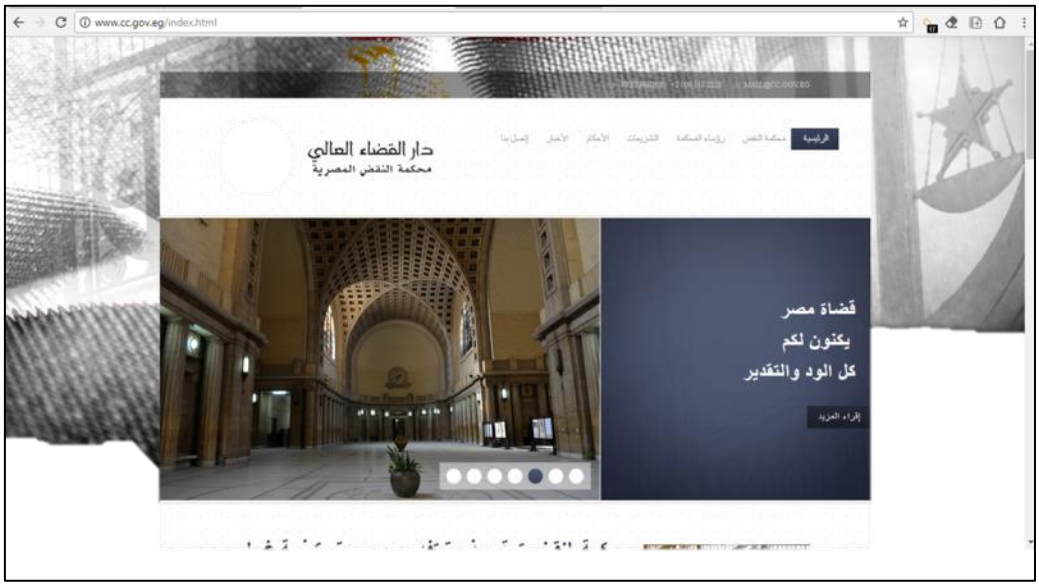

(ملاحق رقم ١ الصفحة الرئيسة لموقع محكمة النقض المصرية) وهو يخضع لمركز معلومات محكمة النقض المصرية وقد قصد به توفير كافة المعلومات التي تنتجها محكمة النقض المصرية في شكل الكتروني في نوعين من الملفات WORD،PDF ويوفر الموقع الوصول المباشر والمجاني للعديد من قواعد البيانات، كما يستخدم استراتيجية البحث بالمنطق البولينى (معاملات منطقية and،or، not)، وتعرض الصفحة الرئيسية للموقع أهم أخبار المحكمة وزيارات الوفود المحلية والأجنبية لها. وفيما يلي قواعد البيانات المتاحة من خلال الموقع:

١. **قاعدة بيانات التشريعات**: وبها التشريعات المصرية (***ملحق رقم ٥ قاعدة بيانات التشريعات على موقع محكمة النقض*** المصرية)وتضم عرض جميع التشريعات، مضابط مجلس الشعب، أحكام المحكمة الدستورية العليا، الجريدة الرسمية. ويتاح البحث في هذه القاعدة برقم التشريع أو سنته أو البحث عن موضوع التشريع أو نوعه، وبالنسبة للجريدة الرسمية نوع الجريدة[١] أو عدد الجريدة، وحال العثور على الوثيقة المطلوبة يمكن إنزالها مباشرة على الحاسب الشخصي على هيئة ملف PDF.(***ملحق رقم ٤ طريقة عرض لمضبطة مجلس شعب***)

١يتم البحث بنوع الجريدة سواء كانت الجريدة الرسمية او الوقائع المصرية

قاعدة بيانات الأحكام : (ملاحق رقم ١ الصفحة الرئيسة لموقع محكمة النقض المصرية)

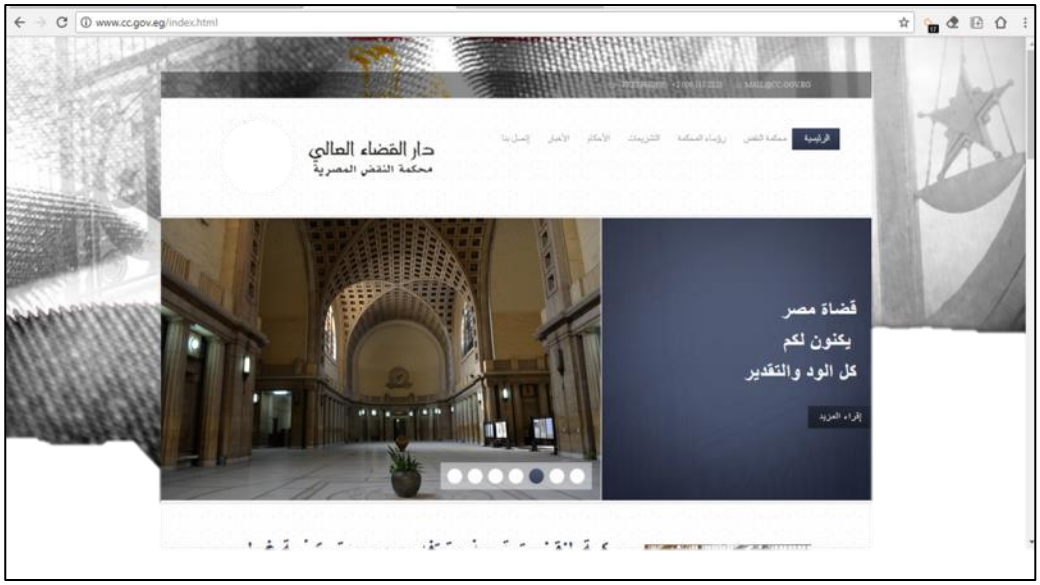

ملاحق رقم ١ الصفحة الرئيسة لموقع محكمة النقض المصرية

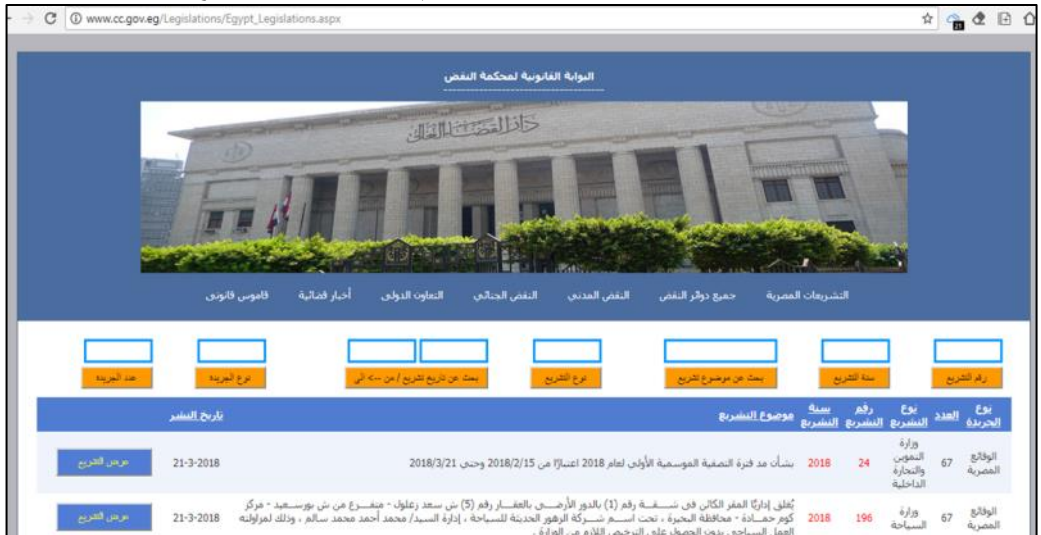

ملاحق رقم٢ قاعدة بيانات التشريعات على موقع محكمة النقض المصرية (ملاحق رقم٢ قاعدة بيانات التشريعات على موقع محكمة النقض المصرية) وتضم هذه القاعدة حوالى ثمانين ألف حكم من أحكام محكمة النقض من مختلف دوائر المحكمة المدنية بأنواعها والجنائية، ويمكن البحث فيها بواسطة رقم

الطعن أو سنته أو في عنوان القاعدة أو موجز القاعدة أو القاعدة ذاتها أو بسنة المكتب الفني[1] باستراتيجية الروابط البولينية (البحث بالمدى) أو في الحكم بشكل عام، وكافة استراتيجيات البحث يمكن البحث بها داخل الدوائر المدنية فقط أو الجنائية كما أنها متاحة داخل نوع معين من الدوائر المدنية سواء التجارية أو العمالية أو الأحوال الشخصية أو الإيجارات أو الهيئة العامة للمواد المدنية . وعلى مستوى النقض الجنائي تتاح كل استراتيجيات البحث المذكورة داخل جنح النقض أو الهيئة العامة للمواد الجنائية. كما يعرض الموقع على صفحة الأحكام أحدث الأحكام ليتاح الاطلاع عليها دون بحث. وحال العثور على الوثيقة المطلوبة يمكن إنزالها مباشرة على الحاسب الشخصي على هيئة ملف PDF أو استخدام القاعدة في ملف WORD بتقنية القص واللصق.( )

ويعرض الموقع في نهاية كل قاعدة قانونية رقم الطعن الصادر فيه حكمها وسنة الطعن وتاريخ الجلسة وفى حالة نشر الحكم بمجموعات المكتب الفني يشار إلى سنة وجزء وصفحة الحكم بالمجموعات، ونشير هنا إلى عدم وجود نظام اقتباس موحد يتيح التعرف على الحكم أو الوثيقة بشكل سهل ويسير مثل نظام (ECLI).

٢. **قاعدة بيانات التعاون الدولي**: وتضم أحكام المحاكم الفرنسية ويمكن البحث فيها عن طريق الغرفة[2] رقم الطعن أو العنوان أو القرار أو تاريخ الطعن باللغتين العربية والفرنسية وتعرض صفحة الأحكام الفرنسية بعض أحكام تلك المحكمة لأغراض الاطلاع، غير أن أحكام المحاكم الأمريكية موجودة بالقاعدة ولكنها لم تفعل بعد، كذلك توجد اتفاقيات ومعاهدات دولية ومؤتمرات وندوات قانونية ولكنها لم تفعل حتى وقت الانتهاء من الدراسة. (**Error! Reference source not found.**)

كما يضم الموقع أخبار قضائية مدرج تحتها شخصيات قضائية وأحكام تاريخية تضم رؤساء محكمة النقض منذ أنشائها عام ١٩٣١ حتى الان ٢٠١٨ ويعرض الموقع لصورة شخصية لكل رئيس من رؤساء المحكمة مع عرض نبذة عن كل رئيس.(***ملحق رقم ٨ صور واسماء رؤساء محكمة النقض كما تظهر على*** الموقع)

بالإضافة إلى ذلك يضم الموقع **قاموس قانوني** باللغات العربية والانجليزية والفرنسية؛ ويتيح القاموس البحث بالكلمة بأي لغة من اللغات الثلاثة ويقدم نتيجة البحث باللغات الثلاثة.

وتمثل هذه القواعد نموذجا ينبغي الاحتذاء به المحاكم داخل أي دولة في ظل انتشار شبكة الانترنت حيث إن أحكام المحاكم تمثل مصدرا هاما للمعلومات الأولية لا غنى عنها لأي قاض أو باحث مهتم بالقانون إضافة إلى صعوبة العثور عليها في معظم الأحيان، حيث يعد اختزان أحكام المحكمة القابلة للتداول واسترجاعها عند الحاجة عن طريق النشر الإلكتروني يمثل وسيلة مثلى للحصول على مثل هذا المعلومات. وبالطبع تمثل الجريدة الرسمية والتشريعات مصدراً هاماً وأساسياً للمشتغلين بالحقل القانوني وأتاحتهما على شبكة الانترنت يعتبر وجهاً من أوجه فاعلية النشر الإلكتروني. وبالنسبة لموقع محكمة النقض المصرية التابع لمركز معلومات محكمة النقض، فق وجد تأييدا من جموع القضاة والمهتمين بالحقل القانوني مما يشير للدور الجديد الذي يمكن أن تقوم به مراكز المعلومات التابعة للهيئات القضائية الأخرى في مجال النشر الإلكتروني.

١يقوم المكتب الفني بنشر أحدث الاحكام في مجموعة تصدر سنويا تسمى سنوات المكتب الفني

٢مصطلح فرنسي يعنى الدائرة

تقيم موقع محكمة النقض المصرية على شبكة الانترنت

من العرض سالف البيان لموقع محكمة النقض المصرية ننتقل إلى تقييم الموقع من خلال الاعتماد على الأبحاث والرسائل السابقة المتعلقة بقواعد بيانات التشريعات القانونية والأحكام القضائية لاستخلاص المواصفات المعيارية لتقييم الموقع وتطبيقها على موقع محكمة النقض المصرية محل الدراسة لبيان مدى توافر تلك الموصفات في الموقع .

١. المواصفات المعيارية العامة

أ- **أسم القاعدة:** ينبغي ان يكون اسم القاعدة مختصرا ومعبرا بدقة عما بها وان يكون سهل الحفظ ومتوافقا مع اهداف القاعدة ومحتواها (مكي، يوليو ٢٠٠٠)

اسم القاعدة: موقع محكمة النقض المصرية

وبالنظر لمدى ملائمة الاسم لطبيعة محتوى القاعدة نجد أنه مناسبا ومختصرا وسهل الحفظ ومترجم للغة الإنجليزية.

ب- رابط الوصول لموقع المحكمة:

ينبغي أن يكون رابط الموقع معبرا عن محتواه وطبيعة الجهة التابع لها فإن كان موقعا حكوميا يكون بنهاية الرابط (gov) (مرداش، ٢٠١٤) وبالنظر لموقع محكمة النقض المصرية نجد أن رابطه ينتهي بالنطاق الجغرافي للدولة وأنه جهة حكومية. (http://www.cc.gov.eg)

جـ - تاريخ إنشاء موقع محكمة النقض المصرية:

يفيد التعرف على تواريخ أنشاء قواعد البيانات في معرفة العمر الزمنى للقاعدة مما يؤدى إلى تكوين صورة متكاملة عنها تفيد في عملية التقييم التحليلي والكمي. (مرداش، ٢٠١٤)

وبمراجعة موقع محكمة النقض المصرية محل الدراسة نجد توافر تاريخ أنشاء الموقع عام ٢٠١٢ في نهاية الصفحة الرئيسية.

د - الهدف من إنشاء موقع محكمة النقض المصرية:

إن الهدف العام لأنشاء أي قاعدة بيانات للاحكام والتشريعات إعطاء نظرة عامة على الأنظمة المختلفة للدولة بهدف تعزيز وتسهيل التعاون الدولي كما يجب أن يكون الهدف واضحا ومحددا ومعلنا على الموقع الخاص بقاعدة البيانات (مرداش، ٢٠١٤) ، ومن خلال الموقع محل الدارسة تبين للباحثة أن الهدف الأساسي هو سهولة الحصول على المعلومات القانونية على شبكة الانترنت لقضاة محكمة النقض خاصة ولكافة العاملين في مجال القانون عامة بهدف معالجة مشكلة التضخم التشريعي .

هـ - طبيعة المعلومات التي يقدمها موقع محكمة النقض المصرية:

تختلف طبيعة المعلومات التي تقدمها قواعد البيانات باختلاف محتواها سواء كانت قواعد بيانات ببليوجرافيا، قواعد بيانات مرجعية، قواعد بيانات رقمية، قواعد بيانات نصوص كاملة أو حسب الهدف والغرض أو حسب الفئات المستفيدة (ججاوى، ٢٠٠٢)، وقد تبين أن موقع محكمة النقض المصرية يعد من مواقع النصوص الكاملة؛ فقد اعتمد على وضع محتوى قاعدة بيانات التشريعات وقاعدة بيانات الاحكام كما انه يضم قاموس عربي إنجليزي فرنسي.

و- الجهة التابعة لها موقع محكمة النقض المصرية:

ينبغي أن يوفر الموقع كافة المعلومات عن الجهة المسئولة عن القاعدة سواء كانت شخصا طبيعيا أو معنويا إلى جانب توفير وسائل مساعدة بالقاعدة لسهولة الوصول إلى المسئولين عنها سواء بالبريد الإلكتروني أو الهاتف (مرداش، ٢٠١٤) ، وبالنظر لموقع محكمة النقض المصرية نجد أنه

تابع لمركز معلومات محكمة النقض وبه رابط تواصل بالبريد الإلكتروني والهاتف يتيح التواصل مع المسئولين عن الموقع.[1]

٢. المواصفات المعيارية الخاصة بالمحتوى

أ- مصادر معلومات قاعدة البيانات:

رغم تعدد معايير تقييم قواعد البيانات القانونية المتاحة على شبكة الانترنت إلا أن المحتوى يعد المعيار الأهم من الوجهة القانونية ويستلزم تقييم قاعدة البيانات تقييم المحتوى ومدى صلته بمجال الاهتمام ومدى نفعه للمستفيدين. (لامبرت و إبراهيم، ٢٠٠٦) ، ومن الاطلاع على موقع محكمة النقض المصرية يتضح أن مصادر المعلومات هي الجريدة الرسمية والوقائع المصرية والنشرة التشريعية وبالنسبة للأحكام فمصدرها الأحكام المنشورة بمجموعات المكتب الفني لمحكمة النقض بالإضافة لبعض الأحكام غير المنشورة وتستخدم نسخة الحكم الأصلية في هذه الحالة.

ب- سياسة الاستبعاد:

ينبغي على قواعد البيانات أن يكون لها سياسة استبعاد واضحة ومعلنة على موقع القاعدة لتجنب تضخم القاعدة (مرداش، ٢٠١٤) ، وقد تبين ان الموقع لا يعلن عن سياسة استبعاد واضحة .

جـ - الاحتفاظ بالنسخة الأصلية الورقية لمحتوى الموقع :

ينبغي على قاعدة بيانات التشريعات والأحكام القضائية الاحتفاظ بالنسخة الأصلية المطبوعة من التشريعات القانونية والأحكام القضائية، وتمتلك محكمة النقض بإدارة الحفظ لديها كافة أصول الأحكام الصادرة من المحكمة وهو ما يتيح ثراء لموقع المحكمة على الانترنت.

د - الأشكال التشريعية ودرجة الأحكام القضائية المغطاة:

ينبغي على قاعدة بيانات التشريعات والأحكام القضائية نشر توفير كافة الأشكال التشريعية من دساتير وقوانين وقرارات ولوائح تنفيذية ومضابط برلمان وأحكام المحكمة الدستورية والمحاكم الأخرى، وبالنسبة لقاعدة بيانات التشريعات، وقد تبين أن موقع محكمة النقض المصرية يتوافر به كافة الأشكال والدرجات التشريعية من دساتير وقوانين وقرارات ولوائح تنفيذية ومضابط برلمان وأحكام المحكمة الدستورية.

٣. المواصفات المعيارية الخاصة بإمكانيات البحث والاسترجاع

أ- عناصر البحث التي ينبغي توافرها في قواعد البيانات:

ينبغي أن تشتمل على عنوان التشريع ودرجة التشريع ورقم وسنة التشريع وبيانات الإصدار والتوقيع ونطاق السريان وحالة السريان وجهة التنفيذ والفترة الزمنية و الموضوع ورقم الطعن والسنة القضائية وتاريخ الجلسة ومنطوق الحكم وبيان قبول الدعوى وبيانات هيئة المحكمة وبيانات مجلدات المكتب الفني (مرداش، ٢٠١٤)، وبالاطلاع على موقع محكمة النقض نجد توافر أغلب هذه العناصر على الموقع ما عدا منطوق الحكم وجهة التنفيذ.

ب- أساليب البحث والتصفح:

ينبغي أن يكون لدى قاعدة البيانات بحث بسيط وبحث متقدم وبحث تجاوري والبحث باللغة الطبيعية والبحث بالمنطق البولينى، البحث بالبتر أو القطع والبحث بالمكنز والبحث باستخدام المفهوم، والبحث بالتشابه، والبحث الصوتي، والبحث الحر داخل النص الكامل، والتصفح لكل التشريعات والأحكام

1url:http://www.cc.gov.eg/Courts/Cassation_Court/All/Cassation_Court_All_Cases. aspx: http://www.cc.gov.eg. –Date Access:2/4/2018

(مرداش، ٢٠١٤). وقد تبين توافر أساليب البحث السابقة بموقع محكمة النقض عدا البحث الصوتي والبحث بالتشابه والبحث بالمكنز والبحث بالمفهوم.

٣. المواصفات المعيارية الخاصة بنتائج ومخرجات البحث.

أ- نوعية المخرجات:

ينبغي أن تقدم البيانات الببليوجرافية الأساسية الملخص والنص الكامل (مرداش، ٢٠١٤) ، وقد تبين توافر هذه النوعية من مخرجات البحث على موقع محكمة النقض المصرية .

ب- ترتيب وفرز نتائج البحث:

يبغى على قاعدة البيانات أن توفر خاصية الحصول على نتائج مرتبة على إحدى أشكال الترتيب الهجائية أو الزمنية أو الموضوعية أو أكثر من شكل (مرداش، ٢٠١٤) ، وهذه الخاصية متوافرة في قاعدة التشريعات الخاصة بموقع محكمة النقض المصرية بينما لا تتوافر في قاعدة بيانات الأحكام القضائية .

جـ - شكل المخرجات:

ينبغي على قاعدة البيانات توفير النص الكامل بأكثر من صيغة من الصيغ الأتية: .PDF Word, html وبالاطلاع على موقع محكمة النقض يظهر توافر الأحكام بصيغة PDF. Word

٥.المواصفات المعيارية الخاصة بمعدلات التحديث.

أ- فترات التحديث:

ينبغي على قاعدة البيانات تقليص الفارق بين ظهور التشريع أي تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتاريخ اتاحته على قاعدة البيانات وألا تتجاوز هذه الفترة أسبوعا واحدا على الأكثر من تاريخ نشر التشريع، أما قاعدة بيانات الأحكام فيفترض أن يوضع لها خطة تحديث دورية بصورة أسبوعية أو شهرية (مرداش، ٢٠١٤) ، غير أنه لم تتمكن الباحثة من الحصول على معدلات التحديث لموقع محكمة النقض المصرية إلا أن أحدث حكم منشور عليها مضى على صدوره سنة .

ب - إصدار نشرات أسبوعية أو شهرية:

ينبغي على قاعدة البيانات إصدار نشرات دورية أسبوعية أو شهرية بأهم التشريعات والأحكام المضافة حديثا على القاعدة، ولم تقف الباحثة على توافر مثل هذه النشرات على موقع محكمة النقض المصرية.

٦.المواصفات المعيارية الخاصة بواجهة الاستخدام:

أ- لغة واجهة الاستخدام: ينبغي أن تكون الأولية للغة الأم وأن تكون اللغة سليمة خالية من الأخطاء اللغوية أو النحوية ويفضل تعدد لغات واجهة الاستخدام فكلما تعددت لغات واجهة الاستخدام كلما اتسع نطاق استخدامها. (مرداش، ٢٠١٤)

ويستخدم موقع محكمة النقض المصرية اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للدولة واللغة الام بصيغ وتركيب لغوية صحيحة

ب - سهولة واجهة الاستخدام ومرونته: ينبغي أن تتميز واجهة الاستخدام بالسهولة والمرونة والقابلية للتعلم والبعد عن التعقيد (مرداش، ٢٠١٤)، وبمراجعة واجهة استخدام موقع محكمة النقض تبين للباحثة سهولة ويسر استخدام واجهة الموقع وسهولة الوصول لقواعد البيانات المتاحة عليه وكذلك سهولة التنقل بين القواعد المختلفة داخل الموقع.

٧.المواصفات المعيارية الخاصة بالخدمات وإمكانيات الطباعة

ينبغي أن يتوافر في قواعد البيانات الخدمات الاتية:

١- خدمة البث الانتقائي.
٢- خدمة التحميل على القرص المضغط.
٣- خدمة الحفظ على الجهاز.
٤- طباعة نتائج البحث دفعة واحدة.
٥- خدمة ترجمة التشريعات والاحكام القضائية.
٦- طباعة النص التشريعي والحكم القضائي بصورة كاملة.
٧- طباعة مادة محددة من مواد التشريع وتعديلاتها أو فقرة من حكم.
٨- خدمة التلقيم البسيط RSS.
٩- الخدمة المرجعية لغير المشتركين.
١٠- معاينة عرض قبل الطباعة.
١١- نسخ الاستشهاد المرجعي.
١٢- مشاركة التشريعات والاحكام القضائية عبر الشبكات الاجتماعية (مرداش، ٢٠١٤)

ومن خلال استخدام موقع محكمة النقض المصرية تبين أن الخدمات المتاحة هي:

١- خدمة التحميل على القرص المضغط
٢- خدمة الحفظ على الجهاز
٣- طباعة النص التشريعي والحكم القضائي بصورة كاملة
٤- طباعة مادة محددة من مواد التشريع وتعديلاتها أو فقرة من حكم
٥- بالنسبة للخدمة المرجعية لغير المشتركين، يقدم الموقع خدماته بشكل مجاني تماما ولا يلزم الاشتراك بأي خدمة.
٦- معاينة عرض قبل الطباعة.
٧- نسخ الاستشهاد المرجعي.

الخلاصة:

يتضح من الدراسة توافق رابطة وصول موقع محكمة النقض المصرية مع طبيعة الجهة المسئولة عنها.كما يتضح ان الهدف الرئيسي من انشاء الموقع هو تيسر الحصول على المعلومات القانونية لقضاة محكمة النقض بصفة خاصة وجميع المشتغلين بالحقل القانوني بصفة عامة وكذا تغطية موقع محكمة النقض لكافة الموضوعات القانونية واستخلصت الباحثة من الدراسة ضرورة وجود معرف سوابق قضائية عربي موحد على غرار معرف السوابق القضائية الأوربي كما اعتمدت الدراسة على الوقائع المصرية والجريدة الرسمية واحكام محكمة النقض المصرية ومضابط مجلس الشعب في الحصول على التشريعات والاحكام مع الاحتفاظ بالنسخ الاصلية الورقية وقد أظهرت الدراسة خلو موقع محكمة النقض المصري من ثمة احكام لمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية .

التوصيات:

١. توصى الباحثة بإيجاد نظام معرف سوابق قضائية عربي موحد بالتعاون بين الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والارشيف ومراكز المعلومات القضائية في مصر يتيح الوصول للأحكام المنشورة الكترونيا بسهولة ويسر أيا كانت جهة إصدار الحكم أو دولته، وذلك على كافة نظم وقواعد البيانات باختلاف أنواعها والجهات الراعية لها ، على غرار مُعرف السوابق القضائية الأوربي (ECLI) بالتعاون مع الجمعية الاوربية للمكتبات .
٢. ينبغي تعدد لغات واجهة الاستخدام لموقع محكمة النقض المصرية لأهمية موقع المحكمة باعتباره الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية حتى يمكن الوصول إليه واستخدامه من قبل المستفيدين من كافة أنحاء العالم .
٣. ضرورة إصدار نشرات دورية أسبوعية أو شهرية بأهم التشريعات والأحكام المضافة لموقع محكمة النقض المصرية لسرعة الوصول الى أحدث المعلومات القانونية أول بأول.
٤. تضمين الموقع سياسة واضحة ومعلنة لنظام تحديث موقع محكمة النقض المصرية لما له من أهمية للباحثين والقضاة والمشتغلين بالحقل القانوني.
٥. توفير إحصاءات شهرية حول عدد التشريعات المتاحة على قاعدة البيانات وفئاتها وكذلك الأحكام القضائية ودرجاتها.
٦. إيجاد ألية ربط بين موقع المحكمة وموقع بوابة الحكومة المصرية وزارة العدل لإتاحة احكام المحاكم بمختلف درجاتها.
٧. ينبغي للقائمين على موقع محكمة النقض القيام بعمليات تطوير وتحديث قواعد البيانات داخل الموقع بناء على أراء المستفيدين من استخدامهم لقواعد البيانات كما ينبغي عليهم تأمين ذلك لسهولة الوصول للمعلومات.
٨. ينبغي للقائمين على موقع محكمة النقض توفير نظام اشتراك للمستفيدين يتيح البث الانتقائى للمحتويات الجديدة بالموقع بحسب اهتمامات المستفيدين ، وكذا مشاركة التشريعات والاحكام القضائية عبر الشبكات الاجتماعية و خدمة التلقيم البسيط RSS وطباعة مادة محددة من مواد التشريع وتعديلاتها أو فقرة من حكم وطباعة نتائج البحث دفعة واحدة.
٩. يمكن تدريس مقرر لتكنولوجيا المعلومات القانونية تشمل النشر الإلكتروني الحكومي وقواعد البيانات الحكومية لما تحويه من مصادر هامة ونادرة من المعلومات.
١٠. يمكن للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والارشيف بالتعاون مع مراكز المعلومات القضائية المختلفة وضع إطار عملي لتوحيد البيانات الببليوجرافيا (الميتاداتا) على الشبكة العنكبوتية باللغات المختلفة تمهيدا لنشر احكام المحاكم باعتبارها من المصادر الأولية لأي باحث قانونى.

المراجع

- ابو الفتوح رضوان. (١٩٣٦). تاريخ مطبعة بولاق. *رسالة ماجستير*. جامعة القاهرة.
- احمد انور بدر. (١٩٩٩). النشر الالكترونى ومشكلاته المعاصرة. تأليف محمد فتحى عبد الهادى، *النشر الاكترونى وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات* (صفحة ٢٥).
- احمد عاطف عبد الرحمن.(٢٠١١). *صناعة الطباعة بين العام والخاص* (الإصدار مجلة المال والتجارة). مصر.
- أحمد كارم مرداش. (٢٠١٤). قواعد بيانات التشريعات القانونية والأحكام القضائية فى مصر دراسة ميدانية. *رسالة ماجستير*. حلوان.

- امل محمد خلاف. (٢٠٠٠). *اطروحات الدكتوراه المصرية فى القانون*. الاسكندرية: جامعة الاسكندرية كلية الاداب قسم المكتبات والمعلومات.
- ثناء ابراهيم فرحات. (١٩٨٩). خدمات المعلومات بمجلسى الشعب والشورى. جامعة القاهرة - كلية الاداب - قسم المكتبات والوثائق والمعلومات .
- جيل لامبرت، و هانم عبدالرحيم إبراهيم. (٢٠٠٦). *تنمية المجموعات الالكترونية ومصادر المعلومات "الاختيار والتقييم"*. الاسكندرية: مركز الاسكندرية للوسائط الثقافية والمكتبات.
- حامد فهمى، و محمد حامد فهمى. (١٩٣٧). *النقض فى المواد المدنية والتجارية*. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- حسن ابو خضرة. (١٩٨٨). النشر الالكترونى. *سلسلة رسالة المكتبة*، ٢٤.
- حسناء محمود محجوب. (١٩٩٢). النشر الاكاديمى فى الجامعات المصرية مع التركيز على جامعة القاهرة وعين شمس والازهر وحلوان. *اطروحة دكتوراه*. القاهرة: جامعة القاهرة.
- رؤوف عبد الحفيظ. (١٩٩٨). المكتبات ومراكز المعلومات القانونية فى مصر. *رسالة ماجستير*. القاهرة: جامعة القاهرة.
- ريا احمد الدباس. (٢٠١٠). *المكتبات والنشر الاكترونى*. عمان.
- ريم كمال حسن. (٢٠٠٨). المكتبات القانونية فى مدنية الأسكندرية ومدى الإفادة منها دراسة تقويمية. *ماجستير*. الأسكندرية.
- سرفيناز احمد حافظ. (١٩٨٩). الانتاج الفكرى الصادر فى مصر فى مجال القانون دراسة فى السمات والضبط الببليوجرافى. *رسالة ماجستير*. القاهرة: جامعة القاهرة.
- سميرة خليل محمد خليل. (١٩٩٣). حركة نشر الكتب فى مصر فى النصف الاول من القرن العشرين. *دراسة تحليلة*.
- سهام صديق مصطفى. (٢٠٠٣). *مضابط البرلمان المصرى منذ سنة ١٩٥٢-١٩٩٥ :دراسة فى الضبط الببليوجرافى*. القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاداب.
- سهير ابراهيم. (١٤٢١). النشر الالكترونى. *مجلة المكتبات والمعلومات العربية*، ١٧٠-١٨٦.
- شعبان عبد العزيز خليفة . (بلا تاريخ). *الرسائل الجامعية والمطبوعات الحكومية* . القاهرة : العربى للنشر والتوزيع.
- شعبان عبد العزيز خليفة. (١٩٧٢). حركة النشر فى الجمهورية العر بية المتحدة. *ادروحة دكتوراه*. القاهرة: اطروحة دكتوراه جامعة القاهرة.
- شعبان عبد العزيز خليفة. (١٩٩٢). *فنلكات فى اساسيات النشر الحديث*. القاهرة: العربى للتوزيع والنشر.
- شعبان عبد العزيز خليفة. (١٩٩٣). *الكتاب الدولى*. القاهرة: المكتبة الاكاديمية.
- شعبان عبد العزيز خليفة. (٢٠٠٤). *المحاورات فى مناهج البحث فى علم المكتبات والمعلومات*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- شيماء فاروق شعلان. (٢٠٠٩). المجلس الأعلى للثقافة في مصر ناشرا دراسة حالة. *رسالة ماجستير*. القاهرة: جامعة القاهرة.
- عادل يونس. (الثانية). نحو التطور الفعلى للاجهزة القضائية. *مجلة القضاة*، صفحة ١١ ومابعدها.
- عالية عبد الهادى العطافي. (٢٠٠٦). وثائق المحاكم الاهلية فى الفترة من ١٨٨٠ م الى ١٩٢٢م - ودورها فى خدمة القضاء: دراسة وثائقية ارشيفية. *أطروحة دكتوراه*. جامعة القاهرة.
- عايدة ابراهيم نصير. (١٩٨٧). حركة نشر الكتب فى مصر فى القرن التاسع عشر. القاهرة: اطروحة دكتوراه جامعة القاهرة .
- عدلى اسماعيل درويش. (٢٠١٧). عضو المكتب الفنى لمحكمة النقض.

- على رشوان. (١٩٧٢). تخطيط ومراقبة الانتاج فى صناعة الطباعة. الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية.
- علياء محمد امام. (١٩٩٩). برنامج النشر فى دار الكتب المصرية ودوره فى خدمة اهداف المكتبة الوطنية. *رسالة ماجستير*. القاهرة.
- عمرو الزهيرى. (٢٠١٧). مدير مركز المعلومات القضائى القاضى بمحكمة النقض المصرية.
- قاسم حشمت. (١٩٨٤). *مقالات اساسية حول المطبوعات الحكومية* (الإصدار المجلة العربية للمعلومات). تونس.
- محكمة النقض المصرية. (٢٠٠٦). *مجلد احتفالية محكمة النقض بالعيد الماسى*. القاهرة: محكمة النقض المصرية.
- محمد فتحى عبد الهادى. (٢٠١٠). *الفهرسة فى البيئة الالكترونية*. القاهرة: الدار المصرية اللللبنانية.
- محمد فتحى نجيب. (يناير -يونيه، ١٩٨٤). التطورات الحديثة فى تنظيم محكمة النقض الفرنسية. *مجلة القضاة*، صفحة ١٨٢ ومابعدها.
- محمد وليد الجارحى. (٢٠٠٠). *النقض المدنى* . القاهرة : نادى القضاة .
- مركز معلومات محكمة النقض .(2012) .*محكمة النقض المصرية* Retrieved 4 1, 2018, from . http://www.cc.gov.eg/Courts/Cassation_Court/All/Cassation_Court_All_Cases .aspx: http://www.cc.gov.eg
- مركز معلومات محكمة النقض المصرية. (٢٠١٥). *خطوات على الطريق*.
- ممدوح على محمود. (٢٠٠٧). الافادة من المعلومات من جانب القانونين فى مصر. *اطروحة دكتوراه*. جنوب الوادى: جامعة جنوب الوادى كلية الاداب.
- منى محمد فاروق. (٢٠٠٢). دور المطبعة الاميرية فى نشر وتوزيع المطبوعات. *رسالة ماجستير*. القاهرة: جامعة حلوان.
- منى محمد فاروق. (٢٠٠٥). *دور المطبعة الاميرية فى نشر وتوزيع المطبوعات دراسة حالة*. مصر.
- منى محمد فاروق. (٢٠١٤). دور مطبعة الدولة فى اثراء النشر الحكومى مع التركيز على الهيئة العامة لشؤن المطابع الاميرية مصر. *المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات*.
- نبيلة خليفه جمعه. (بلا تاريخ). *المجموعات الحكومية بالمكتبات*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- ندا سمير. (٢٠١٥). *التاثير التبادلة بين مهنة النشر والمكتبات :دراسة ميدنية*. القاهرة.
- نفين محمد نجم. (٢٠٠٥). خدمات مكتبة مجلس الدولة نموذج لخدمة المكتبات المتخصصة فى مصر. *رسالة ماجستير*. منوفية.
- نهى بشير عبدالعال. (٢٠٠٨). مكتبات ومراكز معلومات المحاكم فى جمهورية مصر العربية دراسة ميدانية. بنها: كلية الأداب قسم المكتبات والمعلومات.
- هشام فتحى مكى. (يوليو ٢٠٠٠). الانترنت : تقنياتها وتنظيمها. *مكتبات نت*، ٢٣.
- هيفاء ججاوى. (٢٠٠٢). التطور التاريخى لقواعد البيانات البحثية فى العراق. *مجلة المكتبات والمعلومات العربية*، ٦٦.
- Altshuler , A. (2001). *An Overview of five internet legal research alternatives to westlaw and LexisNexis.*
- Bluh, P. (2006). *Open access Legal publishing and online repositories.*
- blume, p. (1999). *changes in the sources of law in inforation society.* International Review of Law, Computers & Technology.
- Borasky. (1997). *An analysis of world wide web lawyer directories database magazine.*

- Boyd, A. (1949). *United States Govermant Publications* (3 ed.). NewYourk: Wilson.
- Childs, J. B. (1973). *GovenrmentPublications (Documents)* (Vol. 10). New York: Marcel Dekker.
- Europen Union. (2011). *Council conclusions inviting the introduction of the European Case Law Identifier (ECLI) and a.* Europen Union.
- Felsky. (1993). *canadian legal databases : a valuable resouce for american searchers.* Database magazine.
- Fong, C. (2006). *Are austLII and google enough for legal reseach.* Australian: Australian academic and reseach libraries.
- Haincworth, M. (1992). *Information seeking behavior of judges of the Florida district couts of appeal.* Florida: Florida state university-school of library and information study.
- Harouna, I. (2001). Information needs and seeking behaviour of legal practitioners and the challenges to law libraries in lagos. Nigeria.
- Johansson, E. A. (1982). The Definition of Offical Publications. *I F L A Journal*, pp. 282-290.
- macdonald, e. d. (1984). a study of the free distribution of canadian federal government publications to depository libraries in canada. columbia.
- Newman, S. M. (1999). Evaluation Criteria and quality control for legal knowledge systems on the internet : A Case study.
- Opijnen, M. V. (2017). Online Publication of Court Decisions.
- Opijnen, M. v., Peruginelli, G., Kefali, E., & Palmirani, M. (2017). Online pubuication of court decisions in Europe. *Leagal information managment*, 136-145.
- Otike. (2000). leagl information needs of lawyers in Kenya: a case study. library managment.
- Pike, G. (2008). Evaluaating free online legal information.
- Roznovschi , M. (2000). *Evaluating foreign and international legal databases on the internet.*
- Sued, A.-D. (1985). the book industry in saudi arabia adescriptive and analytical study.
- Tsepo, F. (2007). Training needs for electronic information use in the college of law at the university of South Africa. *MA*. South Africa: School of library and information study.

الملاحـــق

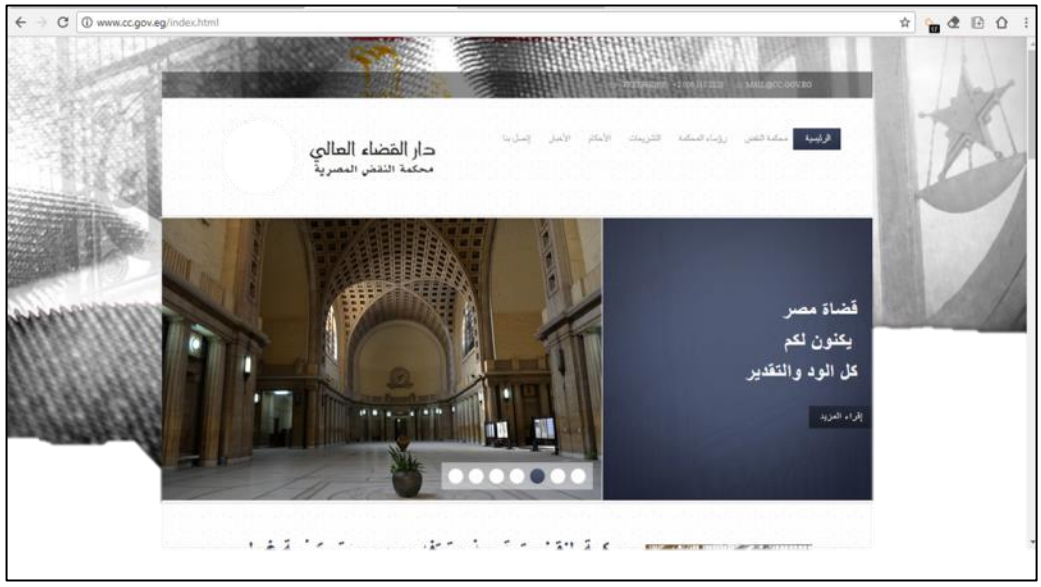

ملاحق رقم ١ الصفحة الرئيسة لموقع محكمة النقض المصرية

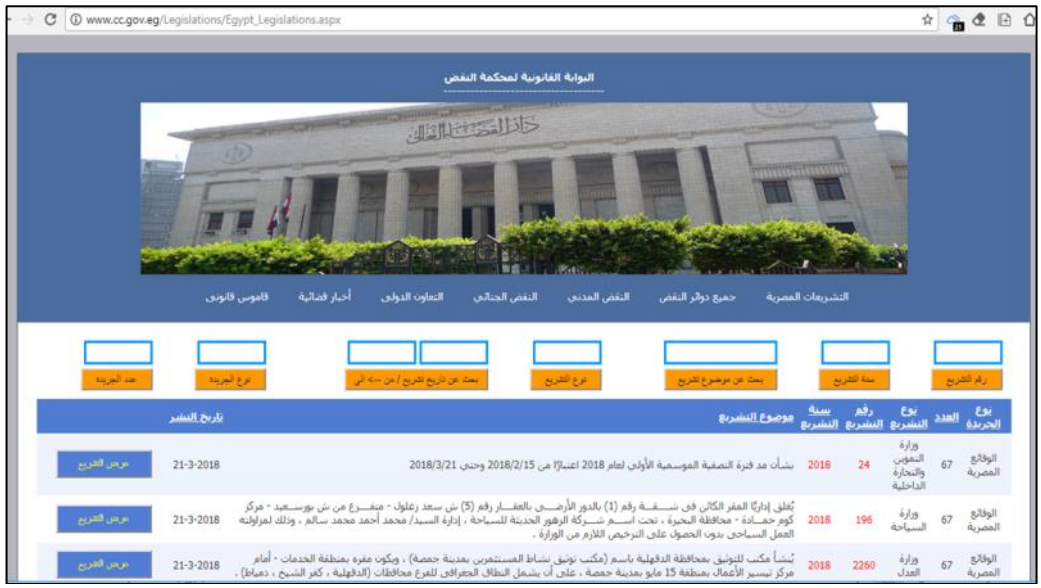

ملاحق رقم٢ قاعدة بيانات التشريعات على موقع محكمة النقض المصرية

ملحق رقم ٣طريقة عرض مضابط مجلس الشعب على موقع محكمة النقض المصرية

ملحق رقم ٤ طريقة عرض لمضبطة مجلس شعب

ملحق رقم ٥ قاعدة بيانات التشريعات على موقع محكمة النقض المصرية

ملحق رقم ٦ طريقة عرض وثائق الاحكام على موقع محكمة النقض المصرية

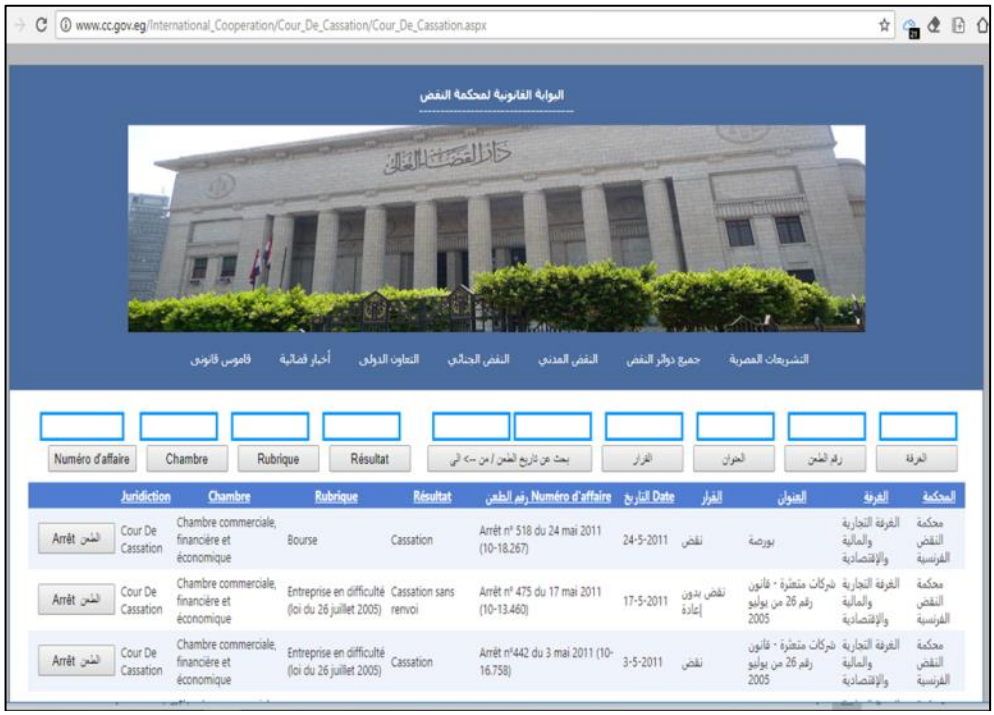

ملحق رقم٧ صفحة قاعدة بيانات التعاون الدولى احكام المحاكم الفرنسية على موقع محكمة النقض

ملحق رقم ٨ صور واسماء رؤساء محكمة النقض كما تظهر على الموقع